Converted by Tiff Combine - (no stamps are applied by registered version)

« جملة حالها مع التى قبلها حال الصفة مع الموصوف والتأكيد مع المؤكَّد ، فلا يكون فيها العطف ألبتة ، لشبه العطف فيها ، لو عطفت ، بعطف الشيء على نفسه .

وجملة حالها مع التى قبلها حال الاسم يكون غير الذى قبله ، إلا أنه يشاركه فى حكم ، ويدخل معه فى معنى ، مثل أن يكون كلا الاسمين فاعلا أو مفعولا أو مضافا إليه ، فيكون حقها العطف .

وجملة ليست فى شيء من الحالين ، بل سبيلها مع التى قبلها سبيل الاسم مع الاسم لا يكون منه فى شيء فلا يكون إياه ولا مشاركا له فى معنى ، بل هو شيء إن ذُكر لم يُذكر إلا بأمر ينفرد به ، ويكون ذكر الذى قبله وترك الذكر سواء فى حاله ، لعدم التعلق بينه وبينه رأسا . وحق هذا ترك العطف ألبتة »[٩٩] .

وهذه الأنواع الثلاثة هى المحور الأساسى لموضوع الفصل والوصل عند البلاغيين منذ عبدالقاهر حتى الوقت الحاضر .

وإذا كان الاعتداد بالنظر العقلى واضحا فى تكييف الفصل بين الجمل فإنه أشد وضوحا فى أساس الوصل بينها ، ويتمثل هذا الأساس فى علاقة من نوع التداعى المنطقى أو الترابط الذهنى بين طرفى الجملتين المتناظرتين حيث يجب « أن يكون المحدث عنه (المسند إليه) فى إحدى الجملتين بسبب من المحدَّث عنه فى الأخرى كذلك ينبغى أن يكون الخبر عن الثانى مما يجرى مجرى الشبيه والنظير أو النقيض للخبر عن الأول »[١٠٠] فإذا لم تتوافر تلك العلاقة بين كلا الطرفين المتأخرين سمُج الربط بين الجملتين ، وكان أقرب إلى الهذر واللغو منه إلى القول المفيد ، فلو قلت : « خرجت اليوم من دارى » ، ثم قلت : « وأحسن الذى يقول بيت كذا » قلت ما يُضحَك منه . ومن هنا عابوا أبا تمام فى قوله :

لا والذى هو عالم أن النوى صَبِرٌ وأن أبـــا الحسين كريم

وذلك لأنه لا مناسبة بين كرم أبى الحسين ومرارة النوى ولا تعلق لأحدهما

---

(٩٩) دلائل الاعجاز : ص ٢٤٣ .

(١٠٠) انظر السابق ص ٢٢٥ .